

اقتصاد



الهيئة العامة لتجارة سورية.. هموم الاقتصاد الوطني بعناية حكومية

الوطن

كشف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري أن قانون التشاكية في مرحلته النهائية وأصبح قيد الصور، مبيّناً أنه يركز على مواضيع حماية الإنتاج الوطني ودعم الصناعة الوطنية. داعياً إلى المشاركة في الملاحظات والمقترحات قبل إصداره بشكل نهائي.

كلام الوزير جاء خلال اجتماع الهيئة العامة لاتحاد غرف التجارة السورية السنوي الذي عقد أمس بحضور حكومي لافت.

وأكد الجزائري أن الحكومة ستقر في غضون شهرين الإطار العام لقانون الاستثمار الجديد، لافتاً إلى أن الإطار الجديد يستهدف تطوير مزايها هذا القانون وتسهيّلاته عبر إعادة النظر بإعفاءات الضريبة والمزايا وآليات التراخيص والمزايا الاستثمارية الأخرى،

مشيراً إلى أهمية دور اتحاد وغرف التجارة في حمل مشاريع اقتصادية تنموية.

مشيراً إلى أن الحكومة أمنت أداة تدخلية لاتحاد المصيرين في السوق من خلال تأمين الدخل المطلوب للاتحاد، مع وجود نواحي لتعميم هذه التجربة من خلال عمل ومهام هيئة الصادرات بعد أن تم تحويلها إلى هيئة دعم الإنتاج المحلي، مبيّناً أن أي تعاف اقتصادي لن يكتمل من دون عودة الصناعة في حلب. واعداد محافظة حلب بحزمة تشريعات

حلب. وأعداء محافظة حلب بحزمة تشريعات جديدة من جبهته وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان ماجد صفيحة أشار إلى اتخاذ العديد من القرارات التي تصون حركة التجارة، وانسياب البضائع والسلع بعيداً عن الغش والاحتكار والتلاعب بالمواصفات والأسعار. لافتاً إلى أهمية تعاون اتحاد غرف التجارة في تطبيق إجراءات الوزارة التي تشكل الضمانة الحقيقية لتحقيق الاستقرار في الأسواق وتنشيط حركة البيع والشراء داعياً

التجار إلى توفير السلع الرئيسية قبل شهر رمضان المبارك وبيعها بالأسعار المناسبة والجودة والنوعية الأفضل مع ضرورة طرح الألبسة بالأسعار والمواصفات المطلوبة وتخفيف أعباء المعيشة، وطرح السلع التي تلائم القدرة الشرائية للمواطنين.

بذوره كشف وزير المالية الدكتور إسماعيل الجديد وتمت الموافقة عليها. أشار إلى دراسة موضوع الشحن الجوي وائر الرسوم على طائرات الشحن لحل مشكلة شحن البضائع وتحقيق انسياب دخولها إلى الأسواق عبر طائرات الشحن.

وطلب من مجتمع الأعمال في محافظة حلب الابتعاد عن مصطلح ومسمى مدينة حلب مكتوبة واستبدالها بمدينة متضرة لأن هذا توصيفا بالمنكوبة ستتيح للمنظمات العالمية التدخل في حلب قائلا أن الحكومة ستعطي خصوصية بالتشريعات لحلب.

من جبهته وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسان ماجد صفيحة أشار إلى اتخاذ العديد من القرارات التي تصون حركة التجارة، وانسياب البضائع والسلع بعيداً عن الغش والاحتكار والتلاعب بالمواصفات والأسعار. لافتاً إلى أهمية تعاون اتحاد غرف التجارة في تطبيق إجراءات الوزارة التي تشكل الضمانة الحقيقية لتحقيق الاستقرار في الأسواق وتنشيط حركة البيع والشراء داعياً

التجار إلى توفير السلع الرئيسية قبل شهر رمضان المبارك وبيعها بالأسعار المناسبة والجودة والنوعية الأفضل مع ضرورة طرح الألبسة بالأسعار والمواصفات المطلوبة وتخفيف أعباء المعيشة، وطرح السلع التي تلائم القدرة الشرائية للمواطنين.

بذوره كشف وزير المالية الدكتور إسماعيل



إسماعيل أن نسبة ٧٠٪ من البضائع الموجودة في الأسواق هي بضائع مهربة، مشيراً إلى أنه تم التوجه إلى يتم قمع هذه الظاهرة بالطرق القانونية وبحضور مندوب غرف التجارة، مع تأكيد وزارة وأجهزتها لن تتهاون في مكافحة تهريب البضائع الموجودة في الأسواق المحلية، وأنه سيتم قمع جميع الحالات وبمختلف الوسائل، خاصة بعد انتهاء المهلة القانونية التي منحها الوزارة لتسوية لمن الصعبة التي يمر بها، منتظماً إلى هذه المهلة بهممة الجميع من الشرفاء ممن أصروا على البقاء في الوطن لزرع الشجر وبناء الحجر وإنشاد الصانع وإعادة بناء الإنسان السوري الأصيل عبر تكاتف كافة القوى وتعاون الجميع لتعود سورية بوابية الشرق العريقة وكثر الحضارة التي لا يضب.

وأشار أمين سر اتحاد غرف التجارة محمد حصو إلى عدم وجود أي خلافات بين اتحاد غرف التجارة واتحاد غرف الصناعيين، مؤكداً أهمية عودة إقلاع المصانع، كما طالب أعضاء الهيئة بالتضويت على مبدأ دعم الصناعة الوطنية وحماية الإنتاج المحلي. مبيّناً أن هذا القرار اتخذ في مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة، موضحاً أن هناك العديد من المذكرات التي تم رفعها إلى الحكومة في ما يخص موضوع تحويل المستودعات، وعن آليات الاستيراد وتسويد قطع التصدير، ودعم القروض وإعادة جدولتها.

ولفت إلى أن الوزارة ستتعاون مع إدارات الغرف في موضوع القروض المتعثرة للاستفادة مما أتاحتها المراسيم الصادرة بهذا الشأن لتسوية أوضاع قروضهم.

من جانبه طلب رئيس اتحاد غرف التجارة غسان الفلاح من وزير المالية السعي لدى الجهات الوصائية لتמיד مرسوم التسوية للقروض المتعثرة وإعادة الجسولة عبر دراسة كل حالة على حدة، ومن جهة أخرى طالب بمهلة إضافية لتسوية البضائع المهربة وتسوية أوضاعها، كاشفاً عن تقديم غرفة تجارة دمشق طلب للعمل على تطوير آليات العمل في إجازات الاستيراد ودعمها عبر صندوق تساهم فيه غرف التجارة عبر فرض رسم ٢ بألاف يتم تحديدهما من اللجنة

المالية، فينتظره المستثمرون والمحطون وله مواعيد إصدار ثابتة. وبالعودة إلى أرقام المكتب المركزي للإحصاء «الحديدة»، بلغ التضخم الشهري في شباط ٥٪ عن شهر كانون الأول لعام ٢٠١٤، ومعدل تضخم سنوي وقدره ٢٣,٦٪ عن شهر كانون الثاني ٢٠١٤.

فيما بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر شباط ٣٩٢,٥٪ متضخماً شهرياً عن شهر كانون الثاني بمعدل ٢,٤٪ وتضخماً سنوياً عن شباط ٢٠١٤ بمعدل ٢٧,٧٪، مع الإشارة إلى أن ستة الأساس قد أصبحت عام ٢٠١٥ بمعدل مئة بالمئة ليت على أساسها قياس الأرقام ونسبها. وفي هذا السياق بين مدير إحصاءات التجارة والأسعار لـالوطن، أن ارتفاع الوافق الواضح في نسبة التضخم يعود لعدة أسباب، حيث أصبحت ستة الأساس هي ٢٠١٥ وقد تحيرت الأسعار عما كانت عليه قبل هذه السنة، لافتاً إلى أن التضخم في شهر كانون الثاني من العام

الجزائري: التعايف الاقتصادي لن يكتمل من دون عودة الصناعة في حلب

إسماعيل: قمع جميع حالات التهريب وبمختلف الوسائل بعد انتهاء المهلة القانونية

صفيه: تعاون التجار لتطبيق إجراءات الوزارة يضمن الاستقرار في الأسواق

القلاع: مطلوب تمديد مرسوم جدولة القروض ومهلة إضافية لتسوية المهربات

صفيه: تعاون التجار لتطبيق إجراءات الوزارة يضمن الاستقرار في الأسواق

القلاع: مطلوب تمديد مرسوم جدولة القروض ومهلة إضافية لتسوية المهربات

صفيه: تعاون التجار لتطبيق إجراءات الوزارة يضمن الاستقرار في الأسواق

القلاع: مطلوب تمديد مرسوم جدولة القروض ومهلة إضافية لتسوية المهربات

وزير المالية لـ«الوطن»: رجال أعمال حصولا على قروض ولم يسدودها رغم إمكاناتهم

قال وزير المالية إسماعيل إسماعيل لـ«الوطن»: إن حضورنا لاتحاد غرف التجارة جاء بهدف الاطلاع على المشكلات التي يعاني منها التجار والتوصل معهم إلى حل جميع العثرات التي تعترض سير عملهم لاسيما قضايا التكليف الضريبي وخاصة مسألة الإعفاء من الغرامات والجزاءات والفوائد إضافة إلى ما يتعلق بجدولة القروض وإمكانية التقسيط، بالإضافة إلى معالجة أوضاع المكلفين الذين تضررت مصالحهم وأصبحت عاجزين عن دفع ما يترتب عليهم، والأهم مشكلة القروض المتعثرة وأيضاً مشكلة التكاليف المالية وخاصة في المناطق المتضررة إضافة إلى القضايا والمشكلات الجمركية، والتي نسعى جاهدين لحلها.

وأشار الوزير إلى اتفاق على عقد اجتماع مشترك بين التجار ووزارة المالية من أجل توضيح كافة الغمات والقضايا واتخاذ القرارات ومعالجتها مباشرة على أرض الواقع مبيّناً أن أبرز القضايا التي سيتم معالجتها هي القضايا الضريبية، ومواضيع أخرى مثل العمال الذين توقفوا عن العمل ولا تزال المديرات المالية تطالب بتقرير ضريبية شهرية، ومن المقرر معالجتها قريباً. إضافة إلى موضوع الرسوم الجمركية التي سوف يتم إيجاد آليات واضحة تضمن حقوق الخزينة وعدم تجاوز القوانين والأنظمة.

وأشار إلى إمكانية إعادة دراسة أي قانون لا يحقق الفائدة للمجتمع بصورة عامة ولخزينة الدولة التي هي بأمس الحاجة إلى إيرادات نتيجة الظروف الاقتصادية الحالية مع مراعاة مصالح التجار «كما إننا لم ولن نسيء لأي رجل أعمال».

وحول موضوع القروض المتعثرة قال الوزير: إنه هناك سوء فهم حيال الموضوع، فبالنسبة للمتعثرين من التجار والصناعيين أصحاب المنشآت المدمرة كلياً أو جزئياً فنحن نتخذ الإجراءات القانونية بحقهم كالحجز التنفيذي، ولكن لا نقوم بعملية البيع لأننا نعلم أنه لو قام بجدولة القرض لا يستطيع أن يسدد لأن المنشآت دمرت والمستهدفون هم الذين أسأروا للوطن وحصولوا على قروض ولم يقوموا بتسديدها رغم أن لديهم الإمكانيات في ذلك.

معرض فود إكسبو للصناعات الغذائية والتعبئة والتغليف بدمشق يختتم أعماله

الموطن

تحت شعار «أملنا كبير وجهداً مستمر لأجل سورية المتجددة، شهدت دمشق خلال الأيام الثلاثة الماضية الحدث الاقتصادي الأبرز والمتمثل في «معرض الصناعات الغذائية والتعبئة والتغليف فود إكسبو»، بدوره الحادية عشرة وذلك برعاية كريمة من كمال الدين طعمة وزير الصناعة بدمشق داماً روز والسدي نظمتها مجموعة لدنا للاقتصاد والأعمال بالاشتراك مع الاتحاد العربي للصناعات الغذائية حيث يعد معرض فود إكسبو المعرض الوحيد في سورية الأكثر أهمية على صعيد الترويج والتعريف بالصناعات الغذائية والوطنية بما يحمله من مخزون كبير وتجربة رائدة ترسخت من خلاله مفاهم اقتصادية وتجارية مهمة ولعب دوراً املهناً لأن يكون في طليعة المعارض الغذائية في سورية وذلك بعد النجاح الذي حققه في دوراته السابقة.

وقد أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة لدنا للاقتصاد والتعريف بالجبهة المنظمة للمعرض غيثان شماع أن معرض فود إكسبو أصبح معلماً مهماً لترويج الصناعات الغذائية السورية لكل رجال الأعمال والمختصين والعاملين في قطاع الصناعات الغذائية للتلاقح والتباحث وعقد الصفقات التجارية والصناعية وتعريف المستهلك بكل ما هو جديد وتعزيز الترويج وطريقة عرض المنتجات وهو فوق ذلك كله انعكاس واضح لبدء مرحلة التعافى المبكر وعودة الإنتاج الصناعي والترويجي الخدمي بجميع المنهج والأختصاصات المتعلقة بالصناعات الغذائية ومستلزماتها، وهي بقدر أهميتها على صعيد الاستقرار فهي من مرتكزات تحقيق الأمن الغذائي لسورية وعودتها القوية للمراكز الأولى في التصنيع الزراعي والغذائي على مستوى المنطقة العربية.

وأعرب شماع عن أمله بعودة صناعة المعارض إلى سابق عهدها لتنظيم المعارض الكبيرة بمشاركة جميع المؤسسات والشركات الصناعية والاقتصادية التي بدأت تتعافى وتعود إلى العمل والإنتاج معتبراً أن هكذا نشاطات تحتاج إلى دعم الحكومة والمنظمات الاقتصادية وغيرها للإحراز منها لتوليد الثقة بالاقتصاد الوطني وإعادة الصناعات ورجال الأعمال الذين غادروا البلاد إلى وطنهم ليعدوا ببناء مشاريعهم. إن معرض فود إكسبو بدوره الحالية بالطبع كان أقل من حيث الكم بعدد الشركات والمساحات التي يشغلها لكن الأدوات والتمازج المشغلات والشركات والمؤسسات الصناعية والاقتصادية التي أثمرت حضورها بقوة عكست ما يمكن أن سمي صناعة الأمل لسورية بلد الزراعة والخيرات والحمد لله.

وأشار شماع إلى أن مئاة الصناعات الغذائية العامة والخاصة كانت تتابع إنتاجها دون انقطاع خلال السنوات الماضية وخلال الأزمة، بل إن تشكيلتها من المنتجات قد توسعت ومن خلال مراكمتها المشهورة ما زالت تتواصل ليس مع الزمراء داخل البلاد بل مع خارجها حيث هناك صفقات عديدة مطلوبة ليس للأسواق المجاورة والخليجية وحسب بل للبلدان الأوروبية إن كان من التصدير أو الاستيراد. إضافة إلى مستوى الجودة والبواصفات والإبداع وخصوصاً بالإبليج المناسبات للتسويق ولأذواق المستهلكين وحسب كل سوق، وإن قوة رجال الأعمال والصناعيين السوريين أثبتت أنها قادرة على تأمين احتياجات السوق المحلية بأنها لم تنقطع عن العمل والإنتاج. وأعرب شماع عن أمله أن يكون معرضاً فود إكسبو نفاذة البداية لمرحلة جديدة من العمل الاقتصادي المنتج الذي يعود ببلداً إلى واحة الأمن والأمان. عملاً إن فاعليات معرض فود إكسبو تمتد من ١ ولغاية ٣ حزيران ٢٠١٥ من الساعة ٣,٠٠ عصرًا وحتى الساعة ٩,٠٠ مساءً بدمشق داماً روز بدمشق وهو متخصص لرجال الأعمال والصناعيين والمستوردين المختصين إضافة إلى التجار ونقاط البيع بالجملة والمفرق.

الموطن



تحت شعار «أملنا كبير وجهداً مستمر لأجل سورية المتجددة، شهدت دمشق خلال الأيام الثلاثة الماضية الحدث الاقتصادي الأبرز والمتمثل في «معرض الصناعات الغذائية والتعبئة والتغليف فود إكسبو»، بدوره الحادية عشرة وذلك برعاية كريمة من كمال الدين طعمة وزير الصناعة بدمشق داماً روز والسدي نظمتها مجموعة لدنا للاقتصاد والأعمال بالاشتراك مع الاتحاد العربي للصناعات الغذائية حيث يعد معرض فود إكسبو المعرض الوحيد في سورية الأكثر أهمية على صعيد الترويج والتعريف بالصناعات الغذائية والوطنية بما يحمله من مخزون كبير وتجربة رائدة ترسخت من خلاله مفاهم اقتصادية وتجارية مهمة ولعب دوراً املهناً لأن يكون في طليعة المعارض الغذائية في سورية وذلك بعد النجاح الذي حققه في دوراته السابقة.

وقد أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة لدنا للاقتصاد والتعريف بالجبهة المنظمة للمعرض غيثان شماع أن معرض فود إكسبو أصبح معلماً مهماً لترويج الصناعات الغذائية السورية لكل رجال الأعمال والمختصين والعاملين في قطاع الصناعات الغذائية للتلاقح والتباحث وعقد الصفقات التجارية والصناعية وتعريف المستهلك بكل ما هو جديد وتعزيز الترويج وطريقة عرض المنتجات وهو فوق ذلك كله انعكاس واضح لبدء مرحلة التعافى المبكر وعودة الإنتاج الصناعي والترويجي الخدمي بجميع المنهج والأختصاصات المتعلقة بالصناعات الغذائية ومستلزماتها، وهي بقدر أهميتها على صعيد الاستقرار فهي من مرتكزات تحقيق الأمن الغذائي لسورية وعودتها القوية للمراكز الأولى في التصنيع الزراعي والغذائي على مستوى المنطقة العربية.

وأعرب شماع عن أمله بعودة صناعة المعارض إلى سابق عهدها لتنظيم المعارض الكبيرة بمشاركة جميع المؤسسات والشركات الصناعية والاقتصادية التي بدأت تتعافى وتعود إلى العمل والإنتاج معتبراً أن هكذا نشاطات تحتاج إلى دعم الحكومة والمنظمات الاقتصادية وغيرها غيرها للإحراز منها لتوليد الثقة بالاقتصاد الوطني وإعادة الصناعات ورجال الأعمال الذين غادروا البلاد إلى وطنهم ليعدوا ببناء مشاريعهم. إن معرض فود إكسبو بدوره الحالية بالطبع كان أقل من حيث الكم بعدد الشركات والمساحات التي يشغلها لكن الأدوات والتمازج المشغلات والشركات والمؤسسات الصناعية والاقتصادية التي أثمرت حضورها بقوة عكست ما يمكن أن سمي صناعة الأمل لسورية بلد الزراعة والخيرات والحمد لله.

وأشار شماع إلى أن مئاة الصناعات الغذائية العامة والخاصة كانت تتابع إنتاجها دون انقطاع خلال السنوات الماضية وخلال الأزمة، بل إن تشكيلتها من المنتجات قد توسعت ومن خلال مراكمتها المشهورة ما زالت تتواصل ليس مع الزمراء داخل البلاد بل مع خارجها حيث هناك صفقات عديدة مطلوبة ليس للأسواق المجاورة والخليجية وحسب بل للبلدان الأوروبية إن كان من التصدير أو الاستيراد. إضافة إلى مستوى الجودة والبواصفات والإبداع وخصوصاً بالإبليج المناسبات للتسويق ولأذواق المستهلكين وحسب كل سوق، وإن قوة رجال الأعمال والصناعيين السوريين أثبتت أنها قادرة على تأمين احتياجات السوق المحلية بأنها لم تنقطع عن العمل والإنتاج. وأعرب شماع عن أمله أن يكون معرضاً فود إكسبو نفاذة البداية لمرحلة جديدة من العمل الاقتصادي المنتج الذي يعود ببلداً إلى واحة الأمن والأمان. عملاً إن فاعليات معرض فود إكسبو تمتد من ١ ولغاية ٣ حزيران ٢٠١٥ من الساعة ٣,٠٠ عصرًا وحتى الساعة ٩,٠٠ مساءً بدمشق داماً روز بدمشق وهو متخصص لرجال الأعمال والصناعيين والمستوردين المختصين إضافة إلى التجار ونقاط البيع بالجملة والمفرق.

أزمة المحروقات وراء ارتفاع التضخم في ٢٠١٥ المكتب المركزي لإحصاء يعترف: أسعار السلع غير النظامية حتى في المناطق الشرقية تدخل في حساب الرقم القياسي للأسعار

علي محمود سليمان

أصدر المكتب المركزي للإحصاء يوم أمس الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر كانون الثاني وشباط من العام الحالي ٢٠١٥، علماً بأن معظم الدول تصدر تلك الأرقام فوراً، لكون حسابها يتبع بطريقة تراكمية، وبصورة يومية، حيث يعتبر رقم التضخم عاملاً مهماً ومؤثراً في أسعار الصرف وأسعار الأسهم في الأسواق المالية، فينتظره المستثمرون والمحطون وله مواعيد إصدار ثابتة. وبالعودة إلى أرقام المكتب المركزي للإحصاء «الحديدة»، بلغ التضخم الشهري في شباط ٥٪ عن شهر كانون الأول لعام ٢٠١٤، ومعدل تضخم سنوي وقدره ٢٣,٦٪ عن شهر كانون الثاني ٢٠١٤.

فيما بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر شباط ٣٩٢,٥٪ متضخماً شهرياً عن شهر كانون الثاني بمعدل ٢,٤٪ وتضخماً سنوياً عن شباط ٢٠١٤ بمعدل ٢٧,٧٪، مع الإشارة إلى أن ستة الأساس قد أصبحت عام ٢٠١٥ بمعدل مئة بالمئة ليت على أساسها قياس الأرقام ونسبها. وفي هذا السياق بين مدير إحصاءات التجارة والأسعار لـالوطن، أن ارتفاع الوافق الواضح في نسبة التضخم يعود لعدة أسباب، حيث أصبحت ستة الأساس هي ٢٠١٥ وقد تحيرت الأسعار عما كانت عليه قبل هذه السنة، لافتاً إلى أن التضخم في شهر كانون الثاني من العام

«المركزي» يطالب المصارف العامة بقوائم تفصيلية عن الديون المتعثرة منذ بداية ٢٠١٤

محمد راكان مصطفى

طلب مصرف سورية المركزي معلومات عن جميع الديون المتعثرة في المصارف العامة، وكل ما تم تحصيله منها، وما تم تسويته وجدولته منذ بداية العام الماضي وحتى تاريخه.

وحسب مسؤول مصرفي يأتي طلب هذا الإجراء الجديد من المركزي ضمن سلسلة الإجراءات والمتابعة المستمرة لمعالجة الديون المتعثرة، وبناء على ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات المنعقدة في وزارة المالية وفي المصرف المركزي مؤخراً، لجهة ضرورة قيام المصارف بوضع خطة زمنية مدروسة وموضوعية لمعالجة هذه الديون، بما يساهم في تحديد جدول زمني للمعالجة ويهدف الوقوف بشكل دقيق وواضح على تقديم العمل في المعالجات المتخذة من المصارف بهذا الخصوص، وكعرفة القوائم التي تحول أو قد تتحول إلى حسن المتابعة واستكمالها على النحو المطلوب.

وطلب المصرف المركزي من المصارف العامة موافقاته بجدول تتضمن قائمة بكل الديون المتعثرة لدى المصرف التي تبلغ أو تتجاوز مليون ليرة سورية، على أن يتم تحديث هذه القائمة شهرياً من قبل المصرف وتتضمن القائمة المعلومات المتعلقة بهذه التسهيلات، والإجراءات المتخذة لمعالجتها، تبين تقدم العمل فيها والصعوبات التي تواجه المصرف في استكمال تنفيذ هذه الإجراءات. إضافة إلى تحديد تاريخ متوقع لمعالجة كل حالة على حدة من المصارف.

كما طلب قائمة بكل الديون المتعثرة دون مبلغ مليون ليرة سورية على أن يتم تحديث هذه القائمة كل ثلاثة أشهر من قبل المصرف، وتتضمن كافة المعلومات المتعلقة بالتسهيلات والإجراءات المتخذة لمعالجتها، وتطور العمل فيها والصعوبات التي تواجه المصرف في استكمال تنفيذ الإجراءات بالإضافة إلى وجوب تحديث قائمة متوقع لمعالجة كل حالة على حدة من قبل المصرف. كما طلب قائمة بكافة الديون التي تم تحصيلها من قبل المصرف اعتباراً من بداية عام ٢٠١٤ وحتى تاريخ إعداد القائمة، والتفاصيل المتعلقة بهذه الديون على أن يتم تحديث هذه القائمة شهرياً وذلك بهدف الوقوف الفعلي على حجم المتحصلات وجدوى عملية الملاحقة والمتابعة.

وطلب أيضاً قائمة بكافة ديون التي تم تسويتها (جدولتها) شهرياً لدى المصرف اعتباراً من بداية عام ٢٠١٤ وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير. والتفاصيل المتعلقة بعمليات الجدولة والتسوية والمراسم المستندة إليها ومدى الالتزام بها بحيث يتم تحديث هذه القائمة شهرياً وذلك بهدف الوقوف على جدوى وفعالية إجراءات الملاحقة الجارية من المصارف بهذا الخصوص.

توقعات بضعف أسواق النفط حتى نهاية العام

يبدو أن توقعات أغلب المحللين ومديري شركات النفط العالمية تتفق على ضعف الأسواق حتى نهاية العام الجاري، مع استقرار أسعار النفط حالياً عند نحو ٦٥ دولاراً للبرميل، وهو أعلى نحو ٢٠ دولاراً مستوياتها المنخفضة المسجلة في كانون الثاني. علماً بوجود رغبة ضعيفة داخل منظمة الأوبك لتعديل الحدود القصوى للإنتاج. وهو ما يراه بعض المحللين خارج نطاق قدرتها. وتوقع الرئيس التنفيذي لشركة البترول الإنكليزية (بي بي) بوب دادلي بعض الضعف بأسعار النفط في النصف الثاني من العام مع استمرار تنامي الإمدادات العالمية. وفي تصريح نقلته وكالة رويترز يوم أمس بين دادلي أن نمو المعروض أخذ بالتزايد، علماً بأن العرض والطلب متوازنان حالياً. وقال دادلي على هامش ندوة منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك): «أعتقد أننا قد نرى استمرار بعض الضعف في السعر ونتيجة لذلك يجب علينا كصناعة أن نعمل هيكل التكلفة وهيكل الضرائب في أنحاء العالم». وتجتنع المنظمة يوم الجمعة بعد ندوة تستمر يومين يشارك فيها الرؤساء التنفيذيون لشركات الطاقة العالمية الكبرى ومن بينها بي. بي واكسون.

«الأصفر» لم يتغير في أسواقنا ودولاره بـ٢٨٥ ليرة

يحافظ الذهب على أسعاره في الأسواق المحلية لليوم الثالث على التوالي، وذلك لضعف إثر التغيرات في أسعار أونصة الذهب عالمياً واستقرار سعر صرف الدولار الأمريكي الذي تعتمد عليه الصاعفة بدمشق المسؤولة عن التسعير. ويسجل جرام ٢١ قيراطاً بسعر ٩٥٠٠ ليرة سورية منذ يوم الإثنين وحتى أمس، متخلياً عن مستوياته العالية التي وصل إليها الأسبوع الماضي عند ٩٨٠٠ ليرة. وعلى ذلك تحافظ الليرة الذهبية السورية والإنكليزية أيضاً على سعرها البالغ ٧٨٥٠٠ ليرة سورية، والأونصة على سعرها يزيد على السعر الرسمي للطن من المصرف المخصص لشركات لصرافة. وهنا يوضح المدير المسؤول في إحدى شركات الصرافة بأن المركزي على علم بالأسعار الحرة المتداولة في الشركات التي تتبع بشكل فطلي، ولا يحدد، حيث يتم تحديد الأسعار وتعديلها من الشركات نفسها. ورسمياً حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة بـ ٢٧١,٢٩٦ ليرة كسعر وسطي للمصارف و ٢٧١,٣٥٥ ليرة كسعر وسطي للمؤسسات الصرافة.

شركات الصرافة تبيع المواطنين كميات مفتوحة من الدولار بسعر ٢٨٥ ليرة

انخفض سعر مبيع الدولار إلى ٢٨٥ ليرة سورية في شركات الصرافة التي تبيع بشكل فطلي كميات مفتوحة للمواطنين، على حين كان يباع بـ ٢٩٠ ليرة صباح أمس. وإدارة إحدى شركات الصرافة التي تقوم بالبيع بيتت لـ«الوطن» أن أربع شركات صرافة تقوم بالتدخل يومياً عبر البيع بكميات مفتوحة للمواطنين، بسعر حر -على حد تعبيره- ووفقاً لضوابط مصرف سورية المركزي، حيث يتم رفع أسماء المشترين إلى المصرف وفق الأصول المتبعة. علماً بأن سعر التدخل الفطلي الذي يسمى السعر الحر في السوق يزيد على السعر الرسمي للطن من المصرف المخصص لشركات لصرافة. وهنا يوضح المدير المسؤول في إحدى شركات الصرافة بأن المركزي على علم بالأسعار الحرة المتداولة في الشركات التي تتبع بشكل فطلي، ولا يحدد، حيث يتم تحديد الأسعار وتعديلها من الشركات نفسها. ورسمياً حدد مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار مقابل الليرة بـ ٢٧١,٢٩٦ ليرة كسعر وسطي للمصارف و ٢٧١,٣٥٥ ليرة كسعر وسطي للمؤسسات الصرافة.

أرقام باللونين بورصة دمشق في حزيران.. ثلاث جلسات «حذرة» والسيولة ضعيفة

بداية شهر ضعيفة من جهة السيولة في سوق دمشق للأوراق المالية، فمؤشرات التداول من حجم وقيم أقل بكثير من الوسطي لها المسبوق على أساس شهر أيار، كمعيار للمقارنة. وبالآرقام، فرح جرس البورصة ثلاث مرات خلال الأسبوع الأول من شهر حزيران، وكانت أحجام التداول تتراوح بين ١٧ ألف سهم متداول في الجلسة الواحدة، وهو أقل من وسطي حجم التداول في الجلسة الواحدة في أيار البالغ ٢٩,٢٨ ألف سهم. والأمر نفسه ينسحب على قيمة التداولات التي تراوحت بين ١,٦ و ١,٩ مليون ليرة سورية في الجلسة الواحدة، علماً بأن الوسطي يزيد على ٢,٩٤ ملايين ليرة سورية في الجلسة الواحدة. وحسب أسسط قواعد التحليل المالي، فإن ترقاق التراجع للموسم في حجم التعاملات اليومية عن الوسطي، مع عدم وجود اتجاه واضح للأسعار في السوق، يعتبر إشارة إلى ارتفاع مستوى الحذر والترقب في السوق، فلا قرارات واضحة، سواء باتجاه البيع أو الشراء، ما يستدعي المراقبة بانتظار أخبار تحفز الشراء مجدداً مع استكمال نشر البيانات المالية الربعية لأعمال الشركات المدرجة.